

تحليل الجملة العربية عند ابن هشام الأنصاري (خصائص المبني والمعنى)  
**Analysis the Arabic sentence of Ibn Hisham Al-Ansari**  
**(building characteristics and meaning)**

\* مرياح شفاعة<sup>1</sup>، عبيزة عائشة<sup>2</sup>

MERBAH Chafaa<sup>1</sup>, ABIZA Aicha<sup>2</sup>

مخبر التداولية وتحليل الخطاب، جامعة عمار ثليجي - الأغواط - الجزائر

Deliberative laboratory and discourse analysis

University of Amar Telidji A Laghouat

c.merbah@lagh-univ.dz<sup>1</sup> ab.abiza2015@gmail.com<sup>2</sup>

أريخ الإرسال: 2020/11/04	أريخ القبول: 2021/05/05	أريخ النشر: 2021/06/02
--------------------------	-------------------------	------------------------

### ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة الكيفية التي اعتمدها ابن هشام الأنصاري في تحليله للجملة العربية من خلال تحديد خصائص المبني والمعنى، كما يتتبع الخطوات الإجرائية في تحديد الجملة وتحليلها، ولتحقيق ذلك تم الرجوع إلى أحد أهم الكتب التي تطرق فيها ابن هشام لتحليل الجملة، وهو مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حيث أنه أفرد للجملة بابا خاصا في " تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها"، كما أنه عرج على أهمية المعنى في تحليلها من خلال باب: " ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها"، وكذلك الاستعانة بالمراجع والكتب التي تربطها علاقة بالبحث لأجل التقصي الدقيق للموضوع، وقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور، الأول في مفهوم الجملة عند ابن هشام، والثاني في دراسة نظام الجملة عنده، واختص الثالث بتحليل الجملة من خلال كتاب مغني اللبيب، وتكمن أهمية هذا البحث في تلك المقابلة بين الجانب البنيوي والجانب الوظيفي وكيفية استثمارهما لتحليل الجملة العربية على نحو إجرائي.

**الكلمات المفتاح:** تحليل، جملة، مبني، معنى.

### Abstract :

This research aims to study the way Ibn Hisham Al-Ansari relied on in his analysis of the Arabic sentence by identifying the characteristics of the structure and its meaning, and it also traces the procedural steps in defining the sentence and analyzing it. To achieve this, we used one of the most important books that Ibn Hisham dealt with to analyze the sentence, which is Mughni al-Labib from

\* مرياح شفاعة، c.merbah@lagh-univ.dz

books of Oribes. He devoted a special chapter to the sentence in "the interpretation of the sentence and mention its sections and rules." He also mentioned the importance of the meaning in its analysis through the chapter: "Mention of the parts that the objection is directed to the expresser on their part," as well as the use of references and books that have a relationship with research for the sake of careful investigation of the topic. The research was divided into an introduction and three axes, the first was the concept of the sentence according to Ibn Hisham, the second was the study of his sentence system, and the third devoted to analyzing the sentence through the book of Mughni al-Labib. The importance of this research lies in that meeting between the structural side and the functional aspect and how they are used to analyze the Arabic sentence in a procedural way.

**Keywords:** analysis, Sentence, syntax ,meaning.



#### مقدمة:

تعد الجملة العربية محور الدراسة النحوية، فهي أهم عنصر تناوله العلماء ولنظام الجملة دراسة والتحليل منذ عهد سيبويه إلى اليوم، باعتبارها الوحدة الأساسية أو النواة التي يتكون منها الكلام وتتشكل منها النصوص، فدرسوا أمطاطها وتقسيماتها وطرق بنائها، وقدموا رصيد أغنى الدرس النحوي في التأصيل اللساني لها.

وكان من بين من أولوا عناية واهتماما بالجملة النحوي ابن هشام الأنصاري، إذ درسها دراسة خاصة ميزته عن غيره من النحاة، وقد فصل ابن هشام في دراسة الجملة وتقسيماتها وأحكامها وانتهج منها مميّزا جعله يحدد خصائص بنية الجملة من خلال النظر في نظامها وتقسيماتها إلى جمل اسمية وفعلية، كبرى وصغرى، لها محل من الإعراب ولا محل لهل من الإعراب، واستوفى في ذلك خصائص المبني للجملة العربية، ثم تطرق إلى إعرابها وتحليلها تحليلا نحويا يعتمد في معظمه على تحديد المعاني وربطها بالصحة النحوية، حيث راعى الصحة النحوية والمعنى معا، وكذلك استوفى ابن هشام في تحليله للجملة العربية خصائص المعنى. والإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المقام تمثلت في كيفية رؤية ابن هشام لنظام الجملة وكيفية تحليله لها.

أولا: مفهوم الجملة:

#### 1- لغة

جاء في لسان العرب لابن منظور في تعريفه للجملة " وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقة، وأجمل له الحساب كذلك، والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال: أجملت له الحساب والكلام، قال تعالى: " وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً " (الفرقان رقم 32)<sup>1</sup>، والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال أجملت له الحساب والكلام، فالجملة هنا بمعنى الجمع.<sup>2</sup>

وجاء في صحاح الجوهري " والجملة واحدة الجمل، وأجمل له الحساب رده إلى الجملة"<sup>3</sup>. أما الزبيدي في تاج العروس قال: " الجملة بالضم جماعة الشيء، وكأنها اشتقت من جماعة الحبل لأن قوة كبيرة جمعت فأجمعت الجملة"<sup>4</sup>. يتبين من التعريفات السابقة للجملة أن معناها اللغوي يتمحور حول الجمع والضم وهو ضد التفرقة.

## 2- اصطلاحا:

إن الجملة في مفهومها العام لم تتبلور لها تعريف يفصل في تعريفها، فالنحاة القدامى كسيبويه مثلا لم يضعوا تعريفا خاص بالجملة، بل درسوها وفضلوا فيها في سياق دراساتهم النحوية الأخرى، ولعل أول استعمال للجملة كان مع المبرد في كتابه المقتضب، وقد ورد ذلك أثناء حديثه عن الفاعل في قوله: " وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر"<sup>5</sup>، والواضح هاهنا أن الجملة عنده هي ما يتركب من فعل وفاعل أو من مبتدأ وخبر.

وبعد ذلك شاع مصطلح الجملة في كتابات النحاة، فكانت مرادفة للكلام عند البعض لأنهم اشترطوا الإفادة في كل منهما، واعتمدوا عليها كأساس في تعريف الجملة، يقول ابن جني في ذلك: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل"<sup>6</sup>.

أما رضي الدين الاستربادي فقد فرق بين الكلام والجملة على اختلافه عن بقية النحاة، فرأى أن الكلام ما تضمن من الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، وأن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي حتى وإن لم يكن مقصودا لذاته.<sup>7</sup>

وعلى الرغم من شيوع استعمال مصطلح الجملة عند النحاة بعد المقتضب إلا أنهم لم يدرسوها لذاتها، ولم يولوها العناية التي تستحقها على اعتبار أنها أساس الدرس النحوي، فلم يفردها بمؤلفات خاصة بها مستقلة، ولم يخصصوا لها أبوابا خاصة في مصنفااتهم وانشغلوا عنها بدراسة

الإعراب، فلم يهتموا بالجملة إلا في حدود تعويضها بالمفرد في الإعراب، وقد أشار عبد القادر المهيري إلى "أن الجملة كانت رهينة دراسة المفردات لا يكثر لها إلا إذا أمكن لها أن تعوض المفرد"<sup>8</sup>، وهذا يفسر لنا تقسيم الحمل عنده إلى جمل معربة وجمل لا محل لها من الإعراب.

### ثانيا: السمات البنوية للجملة العربية عند ابن هشام

اختلفت نظرت ابن هشام الأنصاري للجملة العربية وتقسيماتها عن غيره من النحاة فقد كان "أول من خصص للجملة بابا مستقلا، أدرك فائدتها، وعدها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية... واستطاع في هذا الباب أن يجمع ما تفرق من بحوث النحاة السابقين في موضوع الجملة"<sup>9</sup> وقد خصص لها باب مستقل في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب لمناقشة مسائلها وبيان أنواعها وشرح الأحكام المتعلقة بها سماه: (باب تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها).

#### 1- يقول ابن هشام عن الجملة والكلام :

"الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله، ك(قام زيد) والمبتدأ وخبره ك (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: (ضرب اللص)، و(أقائم الزيدان)، و(كان زيد قائما)، و(ظننته قائما)"<sup>10</sup>. " وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام"<sup>11</sup>.

يتبين لنا من خلال حديث الأنصاري في مغني أنه ربط مفهوم الجملة بالكلام فاشتراط الإفادة في الكلام ولم يشترطها في الجملة لتكون بذلك أعم منه. وبهذا فإن الاستريادي وابن هشام وصل إلى نفس النتيجة وهي كل كلام جملة وليست كل جملة كلاما لأن الإفادة ليست شرطا لازما في الجملة ويشترط فيها الإسناد فقط سواء أفاد أو لم يفد.

وتعد دراسة ابن هشام للجملة أكثر وضوحا ودقة من سابقاتها، وقد قام بحصر الأنماط الأساسية للجملة العربية في كتابه (شرح قطر الندى وبل الصدى) وذلك ببيانه للصور المختلفة لتأليف الكلام في العربية، وكأنه أدرك أن الجملة نموذج تركيب يقياس عليه لتشكيل صور متعددة من المفووظات"<sup>12</sup>.

#### ثالثا: تقسيمات الجملة عند ابن هشام (خصائص المبني):

## 1. البنية الأساسية للجملة العربية:

تدخل على بنية الجملة العربية مجموعة من التغيرات التي تمس نظامها وبنائها وتركيبها، فالجملة عبارة عن تركيب إسنادي يشتمل على ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، ولا يمكن الاستغناء عن أحد الركنين لا لفظاً ولا تقديراً، يقول في ذلك سيويه: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا"<sup>13</sup>. والجملة بهذا تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي:

1. المسند إليه: وهو المخبر عنه، أو المحكوم عليه، ويكون مبتدأ أو فاعلاً أو نائباً عن الفاعل.

2. المسند: وهو الذي يتم به الإخبار، ويكون فعلاً أو خبراً.

3. الإسناد: وهو العلاقة النحوية التي تربط بين المسند والمسند إليه.

وبهذا فالجملة في أبسط صورة لها هي ما تكونت من المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل، وهناك من رأى من النحاة أن الجملة تتركب من<sup>14</sup>:

أ-المكون الإخباري: وهو المسند والمسند إليه، فلا نقول عن جملة إلا إذا توفرا فيها لأحدهما نواة الجملة.

ب-المكون الاختياري: وهو ما يطلق عليه النحاة مسمى "المتعلقات": فهي ما تتعلق بالمسند إذا كان فعلاً أو في حكم الفعل. والجملة لا تقوم إلا على الإسناد، بحيث يسند أحد عناصر الجملة إلى الآخر لإفادة السامع بالمعنى المراد.

اختلفت النحاة في تقسيمات الجملة، فهناك من قسمها إلى اسمية وفعلية وشبه جملة ظرفية، وبعضهم قسمها إلى جمل صغرى وكبرى، وقد اعتمد العلماء في تحديد تقسيمات الجملة على معايير محددة تجعل الدارس يميز بين قسم وآخر، حيث قسمت الجملة باعتبار مكوناتها، وباعتبار إعرابها، وباعتبار تركيب خبرها. وما يهمننا هاهنا هو نظرة ابن هشام الأنصاري إلى الجملة وكيف قسمها.

## 2. تقسيم الجملة العربية باعتبار مكوناتها:

يرى أغلب النحاة العرب أن الجملة نوعين هما: الاسمية والفعلية، يعني أنها إما أن تتركب من فعل وفاعل فتكون فعلية، أو تتركب من خبر ومبتدأ فتكون اسمية، يقول ابن السراج: "اعلم أن أصول

الكلام جملتان: فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر<sup>15</sup>، أما ابن جني فيقول: "وأما الجملة فهي كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين جملة مركبة من مبتدأ وخبر وجملة مركبة من فعل وفاعل"<sup>16</sup>.  
 لقد قسم ابن هشام الأنصاري الجملة وفقا لهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام هي: جملة فعلية، وجملة اسمية، وجملة ظرفية. يقول ابن هشام في ذلك: "فالاسمية: هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيئات العتيق، وقام الزيدان، عند من جوزوه وهو الاخفش والكوفيون. والفعلية: هي التي صدرها فعل: كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائما، وطننته قائما، ويقوم زيد، وقم. والظرفية: هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: "أعندك زيد"، و"أفي الدار زيد" إذا قدرت "زيد" فاعلا بالظرف والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما، ومثل الزمخشري لذلك ب" في الدار" في قولك: "زيد في الدار" وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية..."<sup>17</sup>.

لقد نبه ابن هشام في مغنيه عن المراد بصدر الجملة في تقسيمها إلى اسمية وفعلية، حيث يراد بصدر الجملة المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: " أقائم الزيدان، وأزيد أحوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائما" اسمية، ومن نحو: أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت " فعلية"<sup>18</sup>.

ويعتمد ابن هشام في تحديد الجملة العربية بين الاسمية والفعلية على ما هو صدرها في الأصل لأن أصل الصدر قد يحتمل الاسمية والفعلية بحسب موقعها في الجملة وكذا اختلاف التقدير واختلاف النحاة في ذلك. وقد ذكر ابن هشام عدة احتمالات في ذلك نختصرها فيما يلي<sup>19</sup>:  
 1- صدر الكلام من نحو: "إذا قام زيد فأنا أكرمه"، هذه الجملة مبنية على خلاف في عامل إذا، فإذا قلنا جوابه فصدر الكلام جملة اسمية، لأن إذا مقدمة من تأخير وما بعدها متمم لها، وعكس ذلك قول الشاعر:

فَيَبِينَا نَحْنُ نَرْقَبُهُ أَتَانَا.....(بيت شعري لرجل من قيس عيلان وينسب لنصيب وهو في ديوانه 104)،

إذا قدرنا ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية، فصدر الكلام هنا جملة فعلية.

2- في جملة " أفي الدار زيد" إذا كان تقدير المرفوع مبتدأ أو مرفوع بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر كانت الجملة اسمية، أما إذا قدرنا المرفوع فاعلا استقر كانت الجملة فعلية.

- 1- في "ما رأيته مذ يومان" فتقديره عن الاخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان، أما أبي علي فقد أمد انتفاء الرؤية يومان، والجملة هنا اسمية لا محل لها من الإعراب.
- 2- في جملة "ماذا صنعت" وتقديرها يحتمل معنيين، الأول: ما الذي صنعت، فالجملة هنا اسمية خبرها مقدم عند الاخفش ومبتدأ مقدم عند سيويه، والثاني: أي شيء صنعت، جملة فعلية تقدم مفعولها.
- 3- نحو: "أبشر يهدوننا" الراجح تقدير بشر فاعلا ليهدى محذوفا والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقدير الاسمية في "أنتم تخلقونه" أرجح منه في "أبشر يهدوننا".
- 4- في جملة: "قاما أخواك" فالألف إذا قدرت حرف للثنائية فالجملة فعلية كما تاء التأنيث في "قامت هند"، وإذا قدرت اسما وما بعده مبتدأ فالجملة اسمية تقدم خبرها.
- 5- في جملة "نعم الرجل زيد"، إذا قدرنا نعم الرجل عن زيد كانت الجملة اسمية، وإن قدرنا زيد خبر لمبتدأ محذوف فالجملتان فعلية واسمية.
- 6- في جملة البسملة، إن كان التقدير: ابتدائي باسم الله الجملة اسمية، وإن كان التقدير أبد باسم الله فالجملة فعلية.
- 7- قولهم: "ما جاءت حاجتك؟" فإنه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية، وينصبها فالجملة فعلية، وذلك لأن جاء بمعنى صار، فعلى الأول "ما" خبرها و"حاجتك" اسمها، وعلى الثاني "ما" مبتدأ واسمها ضمير ما.
- 8- الجملة المعطوفة نحو: "قعد عمر وزيد قائم" فالمرجح هنا الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين.
- لقد اعتمد النحاة في التقسيم السابق للجملة "فعلية واسمية" على معيار الصدارة، فالجملة الاسمية هي التي تبتدئ باسم، والفعلية تبتدئ بفعل، لذا فقد حددوا نوع الجمل على حسب طبيعة الحد الأول فيها.
- " ولم يخرج عن هذا التقسيم الثنائي إلا قلة من النحاة كالزخشي صاحب المفصل الذي قسم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية وشرطية، ويمكن رد هذا التقسيم الرباعي إلى التقسيم الثنائي، فالظرفية تكون فعلية إذا قدرنا الفعل (استقر) وتكون اسمية إذا كان المقدر اسما (كائن)، أما الشرطية فهي فعلية إذا كانت أداة الشرط حرفا، واسمية إذا كانت أداة الشرط اسما"<sup>20</sup>.

إن نظرة ابن هشام الأنصاري إلى الجملة في مفهومها اختلفت عن نظرة غيره من النحاة، ومثلما كان الاختلاف في المفهوم ترتب عليه اختلاف في تحديد الأنواع، واعتباره الجملة الظرفية قسما ثالثا مشروط برفع (زيد) بالظرف كما يرفع بالفعل، وفي هذا شيء من التحليل المنطقي يتمثل في عقدة المشابهة بين الظرف والفعل، ويرفض الكثير هذه المشابهة حيث لا يعدون الجملة الظرفية قسما مستقلا، وأن جميع أنماط التراكيب في العربية تدخل في إطار التقسيم الثنائي، حتى أنهم يرجحون أن الجملة التي اعتبرها ابن هشام ظرفية هي جملة اسمية تأخر فيها المبتدأ<sup>21</sup>.

وتقسيم الجملة العربية إلى الاسمى والفعلية وفقا لما سبق، تقسيم سار عليه منهج النحو العربي منذ نشأته، فقد اعتمد النحاة في ذلك الحين على مجموعة من المبادئ لتحديد التقسيم، وكان التركيز على المبدأ الشكلي (المبنى) واضح جلي، حيث استهدفت دراساتهم جانب المبنى أكثر من غيره، " ولعل السبب الأول في انصراف النحاة المتأخرين إلى الاهتمام بالمبنى دون المعنى يرجع إلى ارتباط الدرس النحوي في منشئه بخشية السلف الصالح - خلال العهد الأول للمد الإسلامي - على القرآن الكريم من انتشار اللحن: وفي هذا ما يشير إلى ارتباط الدرس النحو، منذ مراحل تكوينه بالفرض التعليمي مما جعل النحاة يوجهون عنايتهم لتقويم المبنى وتقييده على ما يوافق انتحاء سمت كلام العرب"<sup>22</sup>، والاهتمام بالجانب المبني هاهنا سمة بنيوية خالصة، اشترك فيها منهج الدراسات النحوية العربية مع المنهج البنيوي القائم على الصورية والوصف، وهذا دليل على أن الإرهاسات البنيوية وجدت في تراثنا العربي قبل أن تبلور في العلوم الغربية، إلا أنها لم تجد المنظر والمصر بها كمصطلح مستقل خاص بعلم مستقل.

### 3. تقسيم جملة العربية إلى كبرى وصغرى باعتبار تركيب خبرها وعدمه:

لقد قسم ابن هشام الجملة باعتبار تركيب خبرها وعدمه إلى قسمين: إلى كبرى وصغرى، وميز بينهما بقوله: "الكبرى هي الاسمى التي خبرها جملة، نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم. والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملية المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: "زيد أبوه غلامه منطلق" فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و"غلامه منطلق" صغرى لا غير، لأنها خبر، و"أبوه غلامه" منطلق كبرى باعتبار "غلامه منطلق" وصغرى باعتبار جملة الكلام"<sup>23</sup>.



فالجملة تكون كبرى إذا تشكلت من مبتدأ وخبر عنه جملة، وهي بذلك تتضمن عمليتين إسناديتين، وتكون الصغرى إذا وقعت خبرا عن مبتدأ، فهي تتضمن عملية إسنادية واحدة، والكبرى لا تكون إلا اسمية أما الصغرى فيمكن أن تكون اسمية أو فعلية<sup>24</sup>.

ويفهم من تعريف هذين النوعين أن الكبرى لا تكون إلا في الجملة الاسمية، وهذا مقتضى كلام النحاة، لكن ابن هشام أجاز أن تقع في الجملة الفعلية أيضا فقال: "ما فسرت به الجملة الكبرى وهو مقتضى كلامهم، قد يقال: كما تكون مصدرية بالمبتدأ تكون مصدرية بالفعل، نحو: "ظننت زيدا يقوم أبوه"<sup>25</sup>.

و تنقسم الجملة الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين: "ذات الوجهين: هي جملة اسمية الصدر فعلية العجز، مثل: "زيد يقوم أبوه" كذا قالوا، وينبغي أن يزداد عكس ذلك في نحو: "ظننت زيد أبوه قائم" بناء على ما قدمنا. وذات الوجه: نحو: "زيد أبوه قائم" ومثل على ما قدمنا نحو: "ظننت زيدا أبوه قائم"<sup>26</sup>.

وتقسيم ابن هشام للجملة إلى كبرى وصغرى وذات الوجه وذات الوجهين، ليس تصنيفا للجملة، بل هو تفريع لها وهذا دال على إدراكه الواضح للجملة النواة، فقله: "والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله، ك"قام زيد" والمبتدأ وخبره ك"زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: "ضرب اللص" و"أقائم الزيدان" و"كان زيد قائما" و"ظننته قائما"<sup>27</sup>، بيان لأدنى قدر تنعقد به الجملة: ففي الجملة الفعلية يكتفي بالفعل والفاعل، وفي الاسمية يكتفي بالمبتدأ والخبر، وما يضاف إلى الجملة بعد ذلك من عناصر ووظائف يحولها إلى جملة كبرى أو مركبة.

والجدير بالملاحظة أن الجملة العربية غالبا ما تستطيل من ناحية اليسار دون اليمين، «اليمين واليسار يتحددان بالنسبة للجملة النواة»، ومن هذه التقسيمات التي مست شكل الجملة يمكننا أن نحدد جملة من العناصر التي تقاطع فيها تقسيم ابن هشام الشكلي للجملة مع تقسيم الدراسات البنيوية الحديثة للجملة، وتمثل هذه العناصر في الدراسة الصورية للجملة مع إهمال المعنى التقسيم، والاهتمام باللغة عموما والجملة على وجه الخصوص على اعتبارها بنية لفظية لا باعتبارها خطاب له أغراضه ومقاصده، كما اشتركوا في مراعاة النماذج والاهتمام بالأشكال الثابتة، كالتركيز على التبويب النحوي.

#### 4. تقسيم جملة العربية باعتبار إعرابها:

تقسمت الجملة العربية بالنظر إلى إعرابها إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من

الإعراب، وذلك حسب إمكانية تعويضها بالمفرد.

أ. الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

وقد حصرها ابن هشام الأنصاري في سبعة أنواع وقد بدأ بما ابن هشام في كتابه لأنها لا تحل

محل المفرد وذلك الأصل في الجمل على حد قوله وهي: الابتدائية، والمعتزلة، والتفسيرية، والمجاب بما

القسم، والواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا، أو جازم ولم تقترن ب"الفاء" ولا ب"إذا" الفجائية، و

الواقعة صلة لاسم أو لحرف، والتابعة لما لا محل له. وهذه الجمل هي:

1- الجملة الابتدائية: وتسمى أيضا المستأنفة وهي نوعان<sup>28</sup>:

الجملة المفتوح بها النطق، مثل: زيد قائم.

الجملة المنقطعة عما قبلها، مثل: مات فلان رحمه الله

2- الجملة المعتزلة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا وتحسينا، وهي تقع في مواضع

شقي، بين الفعل ومرفوعه، وبين الفعل ومفعوله، وبين المبتدأ وخبره، وبين ما أصله المبتدأ والخبر، وبين

الشرط وجوابه، وبين القسم وجوابه، وبين الموصوف وصفته، وبين الموصول وصلته، وبين أجزاء الصلة،

وبين المتضامين، وبين الجار والمجرور، وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه، وبين الحرف وتوكيده، وبين

حرف التنفيس والفعل، وبين قد والفعل، وبين حرف النفي ومنفيه، وبين جملتين مستقلتين<sup>29</sup>.

3- الجملة التفسيرية: وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، ومثال ذلك: قوله تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ" (الصف 10-11)، فجملة تؤمنون بالله

تفسير التجارة وكأن الله قال لهم: هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم<sup>30</sup>.

4- الجملة الواقعة جوابا للقسم: نحو قوله تعالى "وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ" (يس 2)، وقوله "وَتَاللَّهِ

لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ" (الأنبياء 57)، وكذلك "كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ" (الهمزة 4)، ويقدر لذلك

ولما أشبهه القسم<sup>31</sup>.

5- الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا، أو جازم ولم تقترن ب"الفاء" ولا ب"إذا"

الفجائية: وتكون الأولى في جواب "لو" و"لولا" و"لما" و"كيف"، والثانية تكون في نحو: "إن تقم

أقم"<sup>32</sup>.

6- الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف: ومثال الأول "جاء الذي قام أبوه" ومثاله الثاني: " أعجبي أن قمت أو ما قمت"<sup>33</sup>.

7- الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب: كالتابعة للمستأنفة مثل: " قام زيد ولم يقم عمر"<sup>34</sup>.

ب. الجمل التي لها محل من الإعراب:

أما الجمل التي لها محل من الإعراب فقد حصرها ابن هشام في سبع جمل مثلها مثل سابقتها ونذكرها بالترتيب<sup>35</sup>: جملة لها محل من الإعراب، وهي الواقعة خبرا، والواقعة حالا، والواقعة مفعولا به، وجملة المضاف إليه، وجواب الشرط الجازم المقترن بالفاء أو إذا الفجائية، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب.

1- الجملة الواقعة خبرا: "وموضعها الرفع في بابي المبتدأ وإن، ونصب في بابي كان وكاد، واختلف في نحو: " زيد اضربه، وعمرو هل جاءك"، فقول: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بنا على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرا وقد مر إبطاله".

2- الجملة الواقعة حالا: ومحلها النصب، كما في قوله تعالى "لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى" (النساء43).

3- الجملة الواقعة مفعولا به: ومحلها النصب إن لم تنب عن الفاعل، وهذه النيابة مختصة في باب القول، كما في قوله تعالى: " ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ" (الانفطار17).

4- الجملة الواقعة مضاف إليها: ومحلها الجر، ولا يضاف إليها إلا ثمانية:

- أسماء الزمان: في قوله تعالى "وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ" (مریم 33).

- حيث: وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة مطلقة.

- أية: بمعنى العلامة، فإنها تضاف جوازا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا أو منفيا.

- (ذو): في قولهم " اذهب بذي تسلم"، والباء هاهنا ظرفية، وذو صفة لزمن محذوف، وذهب الأكثرون على أنها بمعنى "صاحب" فالموصوف نكرة، والتقدير: اذهب في وقت صاحب سلامة، وقيل بمعنى "الذي" فالموصوف معرفة، والجملة لا محل لها من الإعراب والتقدير اذهب في الوقت الذي تسلم فيه.

- (لذن): وهي اسم لمبدأ الغاية، ويضاف جوازا إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف.

1. الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم: كما في قوله تعالى "مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ" (الأعراف الآية 186)، ومثال المقرونة ب(إذا) قوله تعالى "وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَنْقُطُونَ" (الروم الآية 36)
2. الجملة التابعة لمفرد: وهي ثلاثة أنواع:

- المنعوت بها: فهي في موضع رفع مثل قوله تعالى: "مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِي يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ" (البقرة الآية 254)، وموضع نصب مثل قوله تعالى: "وَأَنْتُمْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ" (البقرة الآية 281)، وموضع جر مثل قوله تعالى: "رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ" (آل عمران الآية 9).

- المعطوفة بالحرف: نحو قولهم: زيد منطلق وأبوه ذاهب إن قدرت الواو عاطفة على الخبر.

- المبدلة: كقوله تعالى: "مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ" (فصلت الآية 43).

### 3- الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب: ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة.

ونستنتج من تحليلات السابقة للجملة وتقسيماتها وتحديد أنواعها أنه تم الاعتماد على معيارين في ذلك أحدهما شكلي والآخر منطقي، فالشكل يتجلى في الاعتماد على نوع الكلمة التي تبتدئ بها الجملة، أما المنطقي فيتجلى في الابتعاد عن الصيغة اللغوية الظاهرة والبحث عن البنية العميقة.

وعلى الرغم من أن العلماء كثيرا ما صرحوا في كتبهم بمقولتهم الشهيرة "الإعراب فرع المعنى" على اعتبار أن الإعراب من تحديد للجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي ليس لها محل من الإعراب، أنه "لا يكون إلا بعد إدراك علاقات الارتباط المعنوي القائم بين وحدات الجملة فإن مواقفهم النحوية تشير، على العكس من ذلك، إلى أن المعنى فرع الإعراب من حيث إنهم يتخذون الإعراب أصلا يتوسل به للكشف عن المعنى"<sup>36</sup>.

### رابعا: السمات الوظيفية للجملة العربية عند ابن هشام

إن تحليل الجملة العربية في دراساتنا الحديثة يقابل الإعراب عن النحاة القدامى، فقد كانوا يحللون الجملة من خلال إعرابها ". ولا نريد بالإعراب هنا تغيير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، ولا ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون، وإنما نريد بالإعراب ذلك المعنى المشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية من تحليل للجملة بتحديد الكلمات ووظيفتها في الجملة... وبيان العلامة الدالة على وظيفة الكلمة في الجملة"<sup>37</sup>.

والعناية بالمعنى من المرتكزات الرئيسية التي يعتمد عليها كل من يريد تحليل الجملة تحلياً صحيحاً، لأن انتظام المباني الصوتية والصرفية وفقاً لقواعد نحوية هو ما يحقق صحة معنى الجملة. والغاية من تحليل الجملة وإعرابها هنا هو إدراك العلاقات بين عناصر الجملة للوصول إلى المعنى الكلي أو العام. ورغم أن معظم النحاة تناولوا الظواهر اللغوية على أساس شكلي وأجادوا في ذلك إجادة تامة إلا أنهم لم يقفوا عند حدود الشكل، بل عولوا على المعنى، وهذا باد في تعريفاتهم للجملة بأنها كل كلام مفيد مستقل، ومن هنا كان المعنى هو المنطلق لإعراب الجملة وتحليلها يقول ابن هشام في هذا الصدد: "وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً"<sup>38</sup>. ويقصد بالمعنى في الدرس اللغوي الحديث ثلاثة فروع للمعاني هي :

### 1- المعنى المعجمي

### 2- المعنى الاجتماعي (معنى المقام)

### 3- المعنى الوظيفي (وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو السياق)

فبمعرفة المعنى المعجمي للكلمة ومعناها الاجتماعي أو معناها في المقام الواردة فيه يتمكن المحلل من تحديد المعنى الوظيفي، فابن هشام بعدما صرح بضرورة أن نفهم معنى ما نعربه، لم يجز إعراب فواتح السور وقال في ذلك: "ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه"<sup>39</sup>.

أما معنى الاجتماعي أو معنى المقام فيظهر اهتمام ابن هشام الأنصاري به في قوله: "وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بنا فيها ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد... فأحدها قوله تعالى: "أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ" (هود الآية 87) فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك) وذلك باطل لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون وإنما عطف على (ما) فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل"<sup>40</sup>.

فابن هشام هنا لا يريد المعنى المعجمي، بل يريد معنى المقام لأنه لا يمكن إهماله والاعتماد على المبني فقط، وبالاهتمام بالمعنيين معا نصل إلى المعنى الوظيفي العام المراد من التحليل فتحدد بذلك العلاقات بين عناصر الجملة وتسلم من الابتعاد عن المعنى الصحيح. وفي الحديث عن خصائص المعنى عند ابن هشام، وكيف راعى المعاني في تحليله للجملة، نجدده قد وضع باباً كاملاً

يذكر فيه الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وما يهم في هذا الموضوع الفصل الذي وضعه في مراعاة المعنى في تحليل الجملة.

يبرز اهتمام ابن هشام في المعنى في التحليل من خلال فصل "أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى وكثيرا ما تزل الأقدام بذلك"<sup>41</sup> وأورد مثلا يشرح فيه ذلك فقال: "حكى لي أن نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى " وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً" (النساء 12) فقال: اخبروني ما الكلاله؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل: فقال إذن هي تمييز، وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل وبنا الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزا، وقد أصاب النحوي في سؤاله وأخطأ في جوابه، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها... والصواب أن (كلالة) بتقدير مضاف أي (ذا كلالة) وهو إما حال من ضمير (يورث) فكان ناقصة، ويورث خبر، أو تامة فيورث صفة، وإما خبر فيورث صفة"<sup>42</sup>. لقد خطأ ابن هشام إعراب (كلالة) على التمييز وجعله من باب النقيض ثم بين لها أكثر من وجه إعرابي تبعا لتعدد معانيها لأن الكلمة المفردة لا يفهم المعنى المراد منها وهي منعزلة عن الاستعمال، بل الاستعمال هو من يكشف وظيفتها في التركيب.

ومن الأمثلة التي أوردها ابن هشام حتى يثبت أن سلامة التحليل أو الإعراب لا يكون إلا بمراعاة الصناعة النحوية والمعنى مجتمعين، في الوهم الذي وقع فيه الكثيرون في إعراب كلمة (نعم) في (بيت المفصل)، (بيت للمرفش الأكبر وهو عمرو بن سعد):

لا يبعد الله التلب وال غارات إذ قال الخميس: نعم

"يشير ابن هشام إلى أن بعضهم قد أعرب (نعم) حرف جواب، وهذا الإعراب لا يوافق معنى البيت، إذ لا معنى لإعرابها بحرف جواب، لعدم السؤال، وقد أعربها ابن هشام لمعرفته بلهجة كنانة، بنطق حرف الجواب بكسر العين، وإنما هي هنا بمعنى واحد الأنعام، وتعرب خبرا محذوف"<sup>43</sup>.

وذكر الكثير من الأمثلة التي تشبه المثال السابق ليثبت من خلالها أن مراعاة ظاهرة الصناعة النحوية وحدها لا تكفي في تحليل الجملة بل بتوجب على المعرب أن يجمع بين الصناعة النحوية ومعناها حتى يتسنى له الفهم الجيد والتحليل الدقيق، لأن الجملة متى ما بني فيها على ظاهر اللفظ ولم

ينظر إلى موجب المعنى حصل الفساد، ووقع المعرب في وهم في إعرابها، ونذكر من بين هذه الأمثلة ما يلي:

1- في قوله تعالى: "وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي" (مریم الآية 5):

المتبادر إلى الذهن في الوهلة الأولى "تعلق من ب(خفت) وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الآية، أي (خفت) ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم، أو محذوف هو حال من الموالى أو مضاف إليهم، أي(كائنين من ورائي)، أو (فعل الموالى من ورائي)، وأما من قرأ (خفت) بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء ف(من) متعلقة بالفعل المذكور<sup>44</sup>.

2- ومما اشترط ابن هشام في إعرابه صحة المعنى "حيث" في قوله تعالى: "اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ" (الأنعام 124).

هي عند ابن هشام مفعول به، ويمنع إعرابها على الظرفية المكانية، لأن إعرابها ظرف مكان يؤدي بالمعنى إلى الانتقال، لذلك رد على من أعرابها مفعولا فيه قائلا: "أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة، لأن علمه في المكان، فهو مفعول به، لا مفعول فيه، وحينئذ لا ينتصب بأعلم إلا قول بعضهم بشرط تأويله بعالم، والصواب انتصابه ب(يعلم) محذوفا دل عليه(أعلم)"<sup>45</sup>.

3- في قوله تعالى: "مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" (آل عمران 7)، استقبح على المعربين جعل (من) فاعلا للمصدر، ذلك لأن الإعراب على هذا الوجه يفسد المعنى ويضعفه، يقول: "ويرده أن المعنى حينئذ والله على الناس أن يحج المستطيع، فيلزم تأييم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ"<sup>46</sup>.

4- في قوله تعالى: "وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى" (الأعلى 5):

"اشترط ابن هشام في صحة إعرابه، توافق المعنى والوظيفة النحوية، إعراب أحوى ففي إعرابها وجهان: -تعرف صفة، على أن يكون المراد بالأحوى الأسود من شدة اليبس والجفاف.

-أما إن فسرت الأحوى بالسواد من شدة الخضرة كما في قوله تعالى: "مُدْهَامَتَانِ" (الرحمن 64)، فلا يمكن أن تعرب صفة، حيث يوجب ابن هشام إعرابها حالا من المرعى، فيكون التقدير هنا: الذي اخرج المرعى حال كونه غضا شديدا الخضرة فجعله غثاء، والحال هنا مؤخر عن صاحبه وان لم يكن نكرة"<sup>47</sup>.

وبهذا يكون ابن هشام قد حدد لنا منهجا مهما في تحليل الجملة العربية، وبين لنا معنى مكوناتها ومعناها، فركز على ضرورة معرف العرب معنى ما يعبره، ولو فهم كل من أراد أن يحلل الجملة العربية تحليلا صحيحا ما أتى به ابن هشام لسهل عليه فهم المقصود منها وهذا غاية دارس العربية.

ويتضح من تحليل ابن هشام للأمثلة السابقة، واهتمامه بما لم يهتم به غيره من النحاة من أجل تقصي الصحة والدقة في التحليل، يتضح تقاطع واشتراك جلي مع الدراسات النحوية الوظيفية الحديثة والمعاصرة، وذلك في الاهتمام بنفس المعايير والانطلاق منها في تحليل الجملة، ومن بين أهم المبادئ المشتركة بين تحليل ابن هشام وتحليل الجملة في الدراسات النحوية الوظيفية، اهتمامهم الكبير بالمعنى لتحديد التحليل، فالتحليل في نظرهم لا يتم بالصحة المطلوبة إن لم ينطلق من فهم المعنى، ثم الاهتمام كذلك بالأغراض والمقاصد والمقامات، وذلك بالانطلاق من دراسة الجانب الوظيفي المعنوي للتركيب أو الحمل.

#### خامسا: تحليل الجملة العربية معنئ ومبني

إن تحليل الجملة العربية لا يتم إلا من خلال مراعاة مجموعة من القضايا الهامة التي يتطلب على الدارس أو الباحث فهمها وإدراك كيفية تناسقها معا حتى يتمكن من بناء جملة عربية صحيحة ومتكاملة من حيث المعنى والمبنى. ومن أهم ما يجب على الدارس إدراكه المفاهيم الموالية:

#### أ. العلامة الإعرابية (الحركات):

إن الحركة التي تصاحب الكلمات وخصوصا في أواخرها هي التي تحدد لنا الحالة الإعرابية لكل كلمة عن غيرها، وكانت الحركة من بين المواضيع التي تطرق إليها تمام حسان بالدراسة والتحليل، حيث نجد في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها يدرس الحركات من منظورها الصوتي ويفصل فيها، ثم يبين لنا كيف تأثر هذه التغيرات الصوتية على تحديد المعنى الوظيفي للكلمة، ثم درسها كذلك من منظور آخر، باعتبارها قرينة تتضافر مع قرائن آخر لتبين المعاني ( نظرية القرائن). ومن مبالغة الاهتمام بالعلامة الإعرابية كانت من أوفر القرائن حظا في خدمة الباب النحوي، فقد جعلوا للإعراب في نظرية كاملة سموها العامل<sup>48</sup> "وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي، واختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب



أو لم يكن، وقد لاحظوا أن العلامة الإعرابية لم تكن أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن اللفظية<sup>49</sup>.

ويضيف قائلا " بل هي قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب"<sup>50</sup>.

وينتهي تمام حسان من ذلك بقوله أن العلامة الإعرابية لا يمكنها أن تعين بمفردها على تحديد المعنى بدقة، فلا قيمة لها ما لم تتضافر مع غيرها من القرائن<sup>51</sup>.

#### ب. الرتبة:

وهي قرينة أخرى من القرائن اللفظية التي تحدد الباب النحوي، ولعله لا تخلو أي لغة من اللغات من قضية الرتبة حيث يؤكد ذلك فندريس في كتابه اللغة: "إن طريقة ترتيب الكلمات تمس النحو عن قرب أيضا وتختلف اللغات اختلافا ملحوظا من جهة حريتها في ترتيب الكلمات، من هذه الجهة يفرق غالبا بين نوعين من اللغات: اللغات ذات الترتيب الحر واللغات ذات الترتيب الثابت، وهو تفريق لا تبرره الوقائع فالحقيقة أنه لا توجد لغة واحدة تسير في ترتيب الكلمات على حرية مطلقة كما لا توجد لغة واحدة ترتيب الكلمات فيها جامد لا يتحرك"<sup>52</sup>.

فالرتبة عبارة عن وصف لمواقع الكلمات في التركيب، والرتبة نوعان: رتبة محفوظة تخص النحو وأي اختلال يمسه يجعل التركيب مختلا غير مقبول، ورتبة غير محفوظة اهتم بها علم المعاني الذي يبين أغراض التقدم والتأخير ضمن دراسة الأسلوب لا التراكيب<sup>53</sup>.

ومن الرتب المحفوظة تقدم الموصول على صلته والموصوف على الصفة والفعل على الفاعل وأدوات الشرط والحزم والاستفهام لصدارتها وغيرها، ومن الرتب غير المحفوظة تقدم المبتدأ على الخبر والفاعل على المفعول والفعل على المفعول... وقد تكون الرتبة غير المحفوظة هي القرينة الوحيدة التي تكشف علاقة الإسناد لاسيما في المبنيات التي لا تظهر عليها الحركات نحو: (ضرب عيسى موسى) إذ أن موسى هنا فاعل وعيسى مفعول به<sup>54</sup>.

نستخلص مما سبق أن:

أ. الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل كموقع كل منهما من الأخر على معناه.

ب. الرتبة الأكثر ورودا مع المبنيات منها مع المعربات  
 ت. بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللبس، وقد يؤدي ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزأين المرتبين بها نحو: ما أمر جاء بك، وأمر ما جاء بك، هذا الفارس، والفارس هذا<sup>55</sup>.

### ت. المعنى المعجمي للمفردات:

المعنى المعجمي للمفردة هو معنى الكلمة وهي مستقلة عن كل ما يحيط بها من عناصر غير لغوية التي تتدخل في تحديد معنى الكلام<sup>56</sup>.

ونجد تمام حسان " لا يعد المعجم نظاما من أنظمة اللغة لأنه لا يحتوي على شبكة من العلاقات والقيم الخلافية، إلا أنه يعده جزءا من اللغة والكلمات صامته ومتعددة الدلالة"<sup>57</sup>، ومن هنا نجد أنه يفرق بين المعنى المعجمي والمعنى الدلالي، فالمعنى المعجمي يختص بمفردات اللغة في حالة إفرادها ( المعنى المعجمي للمفردة)، أما المعنى الدلالي فيعني بالألفاظ الكلام في سياقاتها المختلفة<sup>58</sup>.

" لقد أشار العديد من المعاصرين إلى ضرورة أن لا يقتصر المعجم على إيراد المعاني للألفاظ فقط، وإنما يجب أن يراعي أمورا أخرى كمسائل النحو والصرف وممن قال بذلك أنيس"<sup>59</sup>.

لقد أشار تمام حسان إلى المبادئ العامة التي ينبغي أن تتوفر في المعجم، ووافقها فيها الكثير من الدارسين، ويمكن أن نجملها في<sup>60</sup>:

ث. المهجاء للمفردات التي يحتويها المعجم

ج. نطق الكلمات إذ يجب أن تكون بالكتابة الصوتية بدلا من عملية الضبط بالحركات

ح. تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وذلك بذكر إن كانت اسما أو فعلا أو غير ذلك

خ. الشرح: ويشتمل على:

د. الأشكال المختلفة للكلمة (التعرض لها من الناحية الوظيفية والتاريخية وغيرها)

ذ. تقسيم المادة بحسب تعدد المداخل الفرعية لها.

### ث. المعنى العام للجملة: (المعاني النحوية العامة)

اللغة نظام يتكون من أنظمة صغرى (صوتية وصرفية ونحوية) تربطها علاقات تركيبية تجمع بين الكلمة والكلمة، وبين الجملة والجملة، حيث تتألف من معاني جزئية مترابطة تسعى لإنتاج معنى كلي عام يفهمه المخاطب.

وفي الحديث عن المعاني النحوية تظهر لنا صلة النحو بالبلاغة، فالبلاغيون يؤسسون لعلم المعاني بتوحي معاني النحو، أي صلة علم النحو بعلم المعاني، وهو ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في معرض حديثه عن النظم الذي يعرفه بتوحي معاني النحو. ثم إن لمعاني النحو معان خاصة تعبر بها الألفاظ ومعان عامة أو كلية يقصدها المتكلم وهي معاني الأساليب، كالتعجب والنهي ...

و ذكر تمام حسان في حديثه عن النظام النحوي أنه يتكون من خمس مكونات، وأول مكون هو "طائفة من المعاني النحوية العامة (معاني الجمل والأساليب)"<sup>61</sup>، والمتتبع لما عرضه تمام في هذا النظام أنه "لا يختلف عن النحو العربي إلا في التسميات وأسلوب العرض، فالأساليب هي الأساليب المعروفة في النحو من نداء وتعجب وغيره، كما أنه بابا من الأبواب النحوية كالفاعل والمفعول والإضافة يرد بعنوان المعاني النحوية الخاصة."<sup>62</sup>.

وقد أشار محمد صلاح شريف أن ما جاء به تمام حسان في النظام النحوي هو أقرب إلى المفهوم التقليدي للنحو منه إلى المفهوم الألسني، وهو يعزو ذلك إلى الاهتمام بالمعاني الوظيفية على حساب الشكل، وأنه قد أراد أن تبرز معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني ليحدث في النحو ما لم يخطر لسابقه من النحاة والبلاغيين كعبد القاهر، فانحصر تجديده في هذا الجانب المتمثل في محاولة التأليف بين التراث النحوي والبلاغي<sup>63</sup>. ويبدو أن تمام حسان اهتم بالمعنى أكثر من الشكل في تحليله النحوي لهذا أراد الجمع بين التراث النحوي والبلاغي في شرحه للنظام النحوي.

وللوصول إلى المعنى العام للجملة في صورته الشمولية كان لابد أن نستخدم الطرق التحليلية التي قدمتها لنا فروع الدراسات اللغوية المختلفة كالصوتيات والصرف والنحو، وهي نفسها الفروع الخاصة بتحليل المعنى الوظيفي، ثم نضيف إلى ذلك المعجم وهو الخاص بالمعنى المعجمي<sup>64</sup>.

إن تحليل الجملة العربية معنى مبني يبرز لنا الكثير من الجوانب التكاملية التي تقوم عليها صحة التحليل، فلا ينبغي الفصل بين المبنى والمعنى، كما لا ينبغي إطفاء أحدهما على الآخر، فوجود الكثير من "الأمثلة ذات جوانب شكلية (بنوية) واضحة لكن هذا لا ينبغي أيضا إلغاء الجوانب الوظيفية الكثيرة التي نجدتها في لغتنا العربية...، فالتحليل الوظيفي يضيء لنا جوانب كثيرة ذات أهمية في دراسة الجمل العربية... ويعالج كثيرا من القضايا على النحو لم يتبعه الأقدمون ويبرز لنا كثيرا من الجوانب الدلالية والمعاني الدقيقة التي تتضمنها الجملة"<sup>65</sup>

ونشير إلى أهم النتائج التي تضمنها وصرح بها التحليل الوظيفي للجملة العربية، بينما نبه عليها ابن هشام في طيات مغنيته، وهي<sup>66</sup>:

- التحليل الوظيفي منهج حديث في التحليل النحوي يبرز الكثير من المسائل المتعلقة بتحليل الجملة اعتمادا على المعنى الدقيق، وأشار ابن هشام إلى ذلك في حديثه عن إدراك علاقات الارتباط المعنوي القائم بين وحدات الجملة.

- تعد الرتبة حرة في اللغة العربية فيما يخص الحديث عن الوظائف النحوية فقط، كما أن الرتبة بالنظر إليها من الزاوية التداولية هي رتبة محكمة تداوليا.

- ضرورة إعادة النظر فيما يتعلق بقاعدة دلالة تقسيمات الجملة.

#### خاتمة

ويمكن أن نجمل خلاصة القول في ما يلي:

أ. إن ابن هشام قد درس الجملة العربية دراسة كافية وافية سجل فيها نواحي وملاحظات، هامة وتعليقات مازالت محتفظة بقيمتها، وليس إنصافا أن يقال بعد ذلك انه لم يتجاوز في حديثه عن الجملة جمع ما كان متفرقا في أمهات الكتب النحوية.

ب. يعد ابن هشام أول من قارن بين الجملة والكلام، وهو صاحب نظرية تقوم على تصنيف الجملة تصنيفا ثلاثيا اسمية وفعلية وظرفية وقد عد الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية.

ت. ابن هشام من الأوائل الذين بحثوا في المعنى وربطوا صحة الإعراب وبالمعنى.

ث. تناول ابن هشام الجملة بالتحليل والتفصيل الدقيق، فدرس معناها ومبناها دراسة متكاملة تجعله يتفرد بتحليل خاص متميز للجملة العربية.

ومن خلال تتبع بعض جهود الأنصاري في تحليل الجملة تبين لنا انه اتبع منهاجا متطورا في معالجتها، فكان له بذلك أسلوب مستقل عن غيره من النحاة.

#### هوامش:

<sup>1</sup> - جمال الدين أبي الفضل ابن منظور، لسان العرب، تح: تامر أحمد حيدر، دار صادر، بيروت، مادة (ج م ل)،

مج 11، ص 128.

<sup>2</sup> - محمود احمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، القاهرة 1998، ص 91.

- <sup>3</sup> - إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: احمد عب الغفور عطّار، دار الهدى للملايين، ط3، ص426.
- <sup>4</sup> - محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: علي ثيري، دار الفكر، ج6، 1994، ص102.
- <sup>5</sup> - أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، مراجعة إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1999، ص55.
- <sup>6</sup> - أبو الفتح عثمان ابن جني، اللّمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص17.
- <sup>7</sup> - ينظر: رضي الدين الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ج1، ص31.
- <sup>8</sup> - عبد القادر المهيري، الجملة في نظر النحاة العرب، حويليات الجامعة التونسية، العدد 03، 1966، ص36.
- <sup>9</sup> - محمد صالح بوضياف، مصطلح الجملة بين التراث والدراسات الغربية المعاصرة، مجلة إشكالات المجلد 07، العدد 02، 2018، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ص348.
- <sup>10</sup> - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 2012، ص357.
- <sup>11</sup> - المرجع نفسه، ص357.
- <sup>12</sup> - عبد العزيز رزقي، البنية التركيبية للمركب الفعلي في العربية، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص14.
- <sup>13</sup> - أبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، 1988، ص23.
- <sup>14</sup> - ينظر: عبد الله احمد حمزة النهاري، الجملة في الدرس النحوي، مجلة الأندلس (للعولم الإنساني والاجتماعية)، العدد 14، المجلد 15، ابريل، يونيو، 2018، ص21.
- <sup>15</sup> - أبو بكر محمد ابن سهل ابن السراج، 1988 الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص276.
- <sup>16</sup> - أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، 1982، ص26-27.
- <sup>17</sup> - مغني اللبيب، ص358.
- <sup>18</sup> - المرجع نفسه، ص358.
- <sup>19</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص358-361.
- <sup>20</sup> - البنية التركيبية للمركب الفعلي في العربية، رسالة ماجستير، ص18.

- 21- ينظر: عبد اللطيف حماس، العلامة الإعرابية في الجملة بين القاسم والحديث، دار غريب، القاهرة - مصر، 2001، ص 28.
- 22 الطيب دبة، اللسانيات وقضايا اللغة العربية، منشورات مخبر اللسانيات التقابلية وخصائص اللغات كلية الآداب واللغات بجامعة الأغواط، مطبعة رويغي، الأغواط - الجزائر، ط 2014، 1، ص 58.
- 23 - مغني اللبيب، ص 361.
- 24 - ينظر: عبد العزيز رزقي، البنية التركيبية للمركب الفعلي في العربية، رسالة ماجستير، ص 19.
- 25 - مغني اللبيب، ص 361.
- 26 - المرجع نفسه، ص 363.
- 27 - المرجع نفسه، ص 357.
- 28 - ينظر: مغني اللبيب، ص 363.
- 29 - ينظر: المرجع نفسه، ص 367-373.
- 30 - ينظر: المرجع نفسه، ص 379.
- 31 - المرجع نفسه، ص 382.
- 32 - ينظر: المرجع نفسه، ص 387.
- 33 - المرجع نفسه، ص 387.
- 34 - المرجع نفسه، ص 388.
- 35 - المرجع نفسه، ص 388-402.
- 36 - اللسانيات وقضايا اللغة العربية، ص 59.
- 37 - محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية مكوناتها - أنواعها - تحليلها، مكتبة الأدب، القاهرة، ص 102.
- 38 - مغني اللبيب، ص 491.
- 39 - المرجع نفسه، ص 491.
- 40 - المرجع نفسه، ص 492.
- 41 - المرجع نفسه، ص 492.
- 42 - المرجع نفسه، ص 492.
- 43 - أنفال رشاد علي عودة الخالدي، النحو والمعنى دراسة في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (861هـ)، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، 2008، ص 122.
- 44 - مغني اللبيب، ص 493.
- 45 - المرجع نفسه، ص 492.
- 46 - المرجع نفسه، ص 498.

- 47- النحو والمعنى دراسة في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (861هـ)، ص125.
- 48- ينظر: محمد يزيد سالم، جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص80.
- 49- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، طبعة 1994، ص205.
- 50- المرجع نفسه، ص205.
- 51- ينظر: المرجع نفسه، ص207.
- 52- فندريس، اللغة، تر:عبد الحميد الواخلي ومحمد القصاص، سلسلة ميراث الترجمة، طبعة2014، ص187.
- 53- جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة، ص81.
- 54- ينظر: فاطمة محمد سليمان العليمات، جهود الدكتور تمام حسان في الدرس اللغوي النحوي، جامعة آل البيت، 2004، ص115.
- 55- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص209.
- 56- ينظر: المرجع نفسه، ص148.
- 57- المرجع نفسه، ص312.
- 58- ينظر: جهود الدكتور تمام حسان في الدرس اللغوي، ص149.
- 59- المرجع نفسه، ص150.
- 60- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، منشورات مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر، 1990، ص268.
- 61- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، د ط، 1994، ص178.
- 62- عطا محمد محمود موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، جامعة الأردن، 1992، ص317.
- 63- محمد صلاح الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حوليات الجامعة التونسية، العدد17، ص215.
- 64- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص341.
- 65- ظافر كاظم، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللسانية، دار العين للنشر، ط1، القاهرة - مصر، 2017، ص334.
- 66- ينظر: المرجع نفسه، ص335.